

السياسة المالية وأثرها في بعض مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية في المملكة السعودية للمدة  
(2021-2004)

هه وار عثمان كريم<sup>1</sup>، خالد حيدر عبد علي<sup>2</sup>

<sup>1,2</sup> قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السلیمانیة، السلیمانیة، العراق

Emai: [hawar.sleman@univsul.edu.iq](mailto:hawar.sleman@univsul.edu.iq)<sup>1</sup>, [khalid.ali@univsul.edu.iq](mailto:khalid.ali@univsul.edu.iq)<sup>2</sup>

الملخص:

يهدف البحث الى دراسة واقع السياسة المالية في المملكة العربية السعودية وتحليل العلاقة بينها وبين بعض مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية خلال لمدة (2021-2004). ومدى مساهمة السياسة المذكورة في تطور علاقاتها الاقتصادية الدولية. وتم الاعتماد على المنهج النظري-القياسي لبيان هذه العلاقة. باستخدام طريقة (FMOLS)، بالاستناد الى المصادر النظرية والبيانات الرسمية المنشورة من قبل البنك المركزي للمملكة العربية السعودية و صندوق النقد الدولي. أظهرت النتائج القياسية ان هناك علاقة إيجابية (طردية) بين الإيرادات العامة ومؤشرات ميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي، حيث إن الزيادة الحاصلة في الإيرادات العامة بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى زيادة في ميزان المدفوعات الكلي، سعر الصرف، الانفتاح الاقتصادي، في حين إن العلاقة بين الموازنة العامة وكل من النفقات العامة وميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي كانت عكسية، وفي ضوء ما تم، قدم الباحثان مجموعة من المقترحات وآملين أن تساهم في تحسين دور النفقات العامة والإيرادات العامة وإعادة توجيهها نحو تطوير مؤشرات (سعر الصرف- ميزان المدفوعات - الانفتاح الاقتصادي) للعلاقات الاقتصادية الدولية في السعودية.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة المالية، الموازنة العامة، الإيرادات العامة، النفقات العامة، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، الانفتاح الاقتصادي، المملكة العربية السعودية.

بوخته:

نامانجی توژیژنهوه که لیکۆلێنهوه له واقیعی سیاسهتی دارایی له سعودیه وشیکردنهوهی پهیمهندی نیوان ئهه سیاسهته وه ههندیک نیشاندهری پهیمهندییه نابووویه نیودهولتهیهکان تێیدا له ماهی (2021-2004). وه رادهی بهشداریکردنی ئهه سیاسهتی دارایی له پهیمهاندانی پهیمهندییه نابووویه نیودهولتهیهکانیدا. بۆ نیشاندانی ئهه پهیمهندییه پشتی به رێبازی تیوری- پیوانه بهسترا. به بهکارهێنانی شیوازی (FMOLS)، به پشتهستن به سهراچاوه تیورییهکان و داتای فرهی که له لایهن بانکی ناومندی سعودیه و سندوقی دراوی نیودهولتهی بلاوکراوتهوه. ئههنامه ستانداردهکان دهریانخست که پهیمهندییهکی ئهزینی (رێنمایی) له نیوان داهاته گشتهیهکان و نیشاندهرمهکانی کۆی بالانسی پارهدان و نرخه ئالوگۆر و کراوهی نابووری ههیه، بهه پییهی زیادبوونی داهاتی گشتهی به یهک یهکه دهپیته هۆی زیادبوونی کۆی بالانس له پارهدان، نرخه ئالوگۆر، و کراوهی نابووری، بهلام پهیمهندی نیوان بودجه خهرجیه گشتهیهکان، کۆی بالانسی پارهدان، نرخه ئالوگۆر و کراوهی نابووری پیچهمانه بوون، و له ژێر رۆشایی ئهوهی پێشکەش کرا کۆمهلیک پێشنیار، که توژیژهران هیوادارن بهشدار یهکن له باشتکردنی رۆلی خهرجیه گشتهیهکان و داهاته گشتهیهکان و ئاراستهکردنهویان بههه پهیمهاندانی پیوهههکان (رێژهی ئالوگۆر - هاوسهنگی پارهدان - کراوهی نابووری) بۆ پهیمهندییه نابووویه نیودهولتهیهکان له سعودیه.

**کلیله وشه:** سیاسهتی دارایی، بودجهی گشتهی، داهاتی گشتهی، خهرجیه گشتهیهکان، هاوسهنگی پارهدان، نرخه ئالوگۆر، کراوهی نابووری، نابووری سعودیه.

**Abstract:**

The research aims to study the reality of fiscal policy in Saudi Arabia and analyze the relationship between it and some indicators of international economic relations in it during the period (2004-2021). And the extent of the aforementioned policy's contribution to the development of its international economic relations. Using the (FMOLS) method, based on theoretical sources and official data published by the Central Bank of Saudi Arabia and the International Monetary Fund. showed that there is a positive (directive) relationship between public revenues and the indicators of the total balance of payments, the exchange rate and economic openness, as the increase in public revenues by one unit leads to an increase in the total balance of payments, the exchange rate, and economic openness, but the relationship between the budget Public expenditures, the total balance of payments, the exchange rate and economic openness were negative, and in the light of what was presented a set of proposals, which the researcher hopes will contribute to improving the role of public expenditures and public revenues and redirecting them towards developing indicators (exchange rate - balance of payments - economic openness) For international economic relations in Saudi Arabia.

**Keywords:** fiscal policy, public budget, public revenues, public expenditures, balance of payments, exchange rate, economic openness, Saudi Economy.

**المقدمة**

تؤدي السياسة المالية العامة دوراً حاسماً في المملكة العربية السعودية باعتبارها الأداة الرئيسة التي تتم من خلالها تحويل الثروة النفطية للبلاد إلى نتائج اقتصادية وتوزيعها لتعود بالنفع على سكانها. وعلى مدى عدة عقود ماضية، أدى الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والتعليم والبرامج الاجتماعية إلى تحويل الاقتصاد ورفع المستويات المعيشية. غير أن تقلب الإيرادات النفطية قد شكل تحديات أمام إدارة المالية العامة. ويمكن أن تكون تقلبات أسعار النفط وتغيراتها كبيرة وطويلة الأمد.

تعتمد المملكة العربية السعودية على النفط في الحصول على أكثر من 90 % من إيراداتها المالية العامة. وتتمثل التحديات الرئيسة التي تواجه صناع السياسة المالية العامة في حماية الاقتصاد والميزانية من التقلبات الكبيرة في أسعار النفط، والتأكد من استخدام إيرادات النفط بكفاءة لأغراض التنمية، وضمان ادخار إيرادات كافية للأجيال القادمة.

يعد كل من ميزان المدفوعات وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي من أهم مؤشرات علاقات الاقتصاد الدولية في السعودية، حيث أن رصيد ميزان المدفوعات الكلي في السعودية قد تناوب بين الفائض والعجز تبعاً للأوضاع الداخلية والخارجية التي اثرت على إنتاج وتصدير النفط وانعكست على العوائد المتأتية من التجارة الخارجية ابرزها تقلبات أسعار النفط والطلب العالمي عليه في السوق العالمية. اتصف سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار لمعدلات متذبذبة بشكل بسيط نتيجة حافظ مؤسسة النقد على سياستها النقدية الهادفة إلى استقرار سعر صرف الريال بما يحقق مصالح الاقتصاد السعودي، مما انعكس إيجاباً على سعر صرف الريال. وان الاقتصاد السعودي منكشفاً طيلة هذه السنوات. تلعب التجارة الخارجية دوراً كبيراً لذا اظهرت.

وكون السعودية إحدى الدول النامية التي تأخذ فيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مأخذه العميق من التعقد، فقد انعكس ذلك في سياستها المالية إيراداً وإنفاقاً، تصبح من الأهمية دراسة أثر هذه السياسات في الاقتصاد ومدى مساهمتها في تحقيق تطورات في بعض مؤشرات العلاقات الاقتصاد الخارجية وذلك خلال لمدّة (2004-2021).

**أهمية البحث:** تأتي أهمية البحث في تناوله تحليل اثر السياسة المالية في بعض مؤشرات علاقات الاقتصاد الدولية للمملكة العربية السعودية خلال مدة (2004-2021)، وذلك من خلال تحديد اثر الإيرادات العامة والنفقات العامة في مؤشرات (رصيد ميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي) لعلاقات الاقتصاد الدولية في السعودية.

### هدف البحث: يهدف البحث إلى :

- دراسة وتحليل واقع السياسة المالية ومؤشرات مختارة للعلاقات الاقتصادية الدولية في السعودية .
- تحليل العلاقة بين السياسة المالية وبعض من مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية في السعودية.

**مشكلة البحث:** إن السياسة المالية في المملكة العربية السعودية تعاني من مشاكل عدة في جانبها الإيرادي والانفاقي، الأمر الذي أفضى إلى عدم فاعليتها التصحيحية والتمويلية مما يتطلب إعادة النظر في المسار العام لها. من الممكن بيان مشكلة البحث من خلال طرح التساؤل الآتي: هل أن أدوات السياسة المالية (الإيرادات العامة والنفقات العامة) تؤثر في مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية في السعودية المتمثلة بـ (ميزان المدفوعات وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي) خلال فترة البحث وأن تلك الأدوات أكثر تأثيراً.

### فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان:

- وجود علاقة عكسية و معنوية بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي.
- وجود علاقة طردية و معنوية بين الإيرادات العامة وميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي.
- وجود علاقة عكسية و معنوية بين النفقات العامة وميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي.
- هناك علاقة ارتباطية بين السياسة المالية ومؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية وكلاً في (ميزان المدفوعات وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي) في السعودية خلال لمدة البحث.

**منهجية البحث:** من أجل تحقيق أهداف البحث اعتمد على المنهجية ( النظرية- القياسية) وباستخدام نموذج (FMOLS) و (Co-integration)، بالاستناد الى البيانات الرسمية المنشورة من قبل البنك المركزي السعودي والصندوق النقدي الدولي واعتماداً على برنامج E-views9.

**نطاق البحث:** مكانياً: يتضمن اقتصاد لمملكة العربية السعودية. زمانياً: المدة الزمنية هي المدة ما بين (2004-2021).

**هيكلية البحث:** قسمنا هذا البحث على مبحثين، المبحث الأول تضمن الإطار النظري المفاهيمي للسياسة المالية ومؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية، أما المبحث الثاني فخصصه لقياس أثر السياسة المالية في بعض من المؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية في السعودية. وفي الختام لمجموعة من الاستنتاجات و المقترحات التي توصلن اليها.

**الدراسات السابقة:** يتم تسليط الضوء على الدراسات التي تخدم هدف البحث. ومن أهم هذه الدراسات:

**Brown, Ewubare Dennis & Bidemi, Obayari. Joseph. (2015)**

تمثل هدف الدراسة مدى تأثير تدابير السياسة المالية في ميزان المدفوعات في نيجيريا خلال مدة الدراسة. باستخدام البيانات السنوية الإجمالية من 1980 إلى 2012. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، القياسي باستخدام طريقة التكامل المشترك / ECM، وأشارت النتائج إلى أنه تم العثور على علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، كشفت النتيجة أن إيرادات الضرائب الحكومية لها تأثير إيجابي وهام في ميزان المدفوعات في نيجيريا، في حين أن الإنفاق الحكومي والديون لهما تأثير سلبي وهام في ميزان المدفوعات، وخلص البحث إلى أن نجاح السياسة المالية في تعزيز ميزان المدفوعات المواتية يعتمد على مستوى الإيرادات العامة المتاحة، واتجاه الإنفاق العام وتنفيذ أدوات السياسة المالية.

**دراسة فضل، حسن توكل احمد(2016):** تهدف الدراسة إلى قياس أثر أدوات السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف في السودان خلال السنوات (1980-2014)، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي الذي استخدمته الدراسة في تحليل وتقدير النموذج المقترح. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن ضعف السياستين النقدية والمالية وعدم فاعليتهما بدرجة عالية في استقرار سعر الصرف ويرجع إلى ضعف الاسواق النقدية والمالية وضيق نطاقهما.

**دراسة خبازي، فاطمة الزهراء، (2016):** وتستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على دور السياستين النقدية والمالية في تحقيق استقرار سعر الصرف في الجزائر. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لبيان هذه العلاقة. وقد توصلت الدراسة إلى أن السياستين المالية والنقدية تؤديان دوراً هاماً في التأثير على سعر الصرف والعودة به إلى المستوى التوازني المرغوب. ولا يمكن

للسياسة النقدية وحدها التحكم في سعر الصرف على المدى الطويل؛ بحيث تظهر فعالية السياسة النقدية في تحريك سعر الصرف على المدى القصير فقط. في حين تتضافر السياستان المالية والنقدية على المدى الطويل للتحكم في سعر الصرف.

- دراسة الصعيد، عماد حسنين و العتيبي، بدیعة فهد، (2020): هدفت الدراسة الى تحليل مدى فعالية كل من السياسات النقدية والمالية في التأثير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وتركزت الدراسة على محددین اساسین هما، السياسة المالية من خلال اثر الانفاق الحكومي والسياسة النقدية من خلال دراسة اثر تغير عرض النقود وسعر الفائدة ودورهما في التأثير دفع عجلة النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي و نموذج القياسي يتم تطبيقه باستخدام اسلوب السلاسل الزمنية لبيانات مدة 1986-1912 لبعض المتغيرات المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية والتي لها دور كبير في النمو الاقتصادي للمملكة. وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية على وجود علاقة وتأثير واضح لكل من السياستين المالية والنقدية حيث يساهمان في التأثير على النمو الاقتصادي ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي كلي.

- دراسة منصوري، الحاج العربي، (2022): تحاول الدراسة أن تحلل أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات خلال مدة (2000-2018)، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام البيانات السنوية المتاحة لعينة تتكون من 36 دولة نامية مختارة، وباستخدام نماذج البيانات المقطعية (Panel Data Models). توصلت الدراسة الى أن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر إيجابياً بكل من المتغيرات التالية: الدين الحكومي العام، سعر الصرف الرسمي ومؤشر الحرية الاقتصادية، في حين يتأثر سلبياً بكل من المتغيرات التالية: الإنفاق الحكومي، مؤشر العبء الضريبي.

أما بخصوص الدراسة الحالية فهي تختلف عن باقي الدراسات الأخرى من الناحية الزمنية فهي تتناول الاقتصاد السعودي خلال المدة (2004-2021) وهذه المدة شملت العديد من التغيرات الاقتصادية والأمنية والسياسية. وتم استخدام أكثر من مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية. وباستخدام أحدث طرق الاقتصادية.

### المبحث الاول: الإطار النظري المفاهيمي للسياسة المالية ومؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية

تتناول هذه الفقرة الجانب النظري الخاص بالمفاهيم التي سيتم التطرق إليها لتحليل النتائج القياسية وما يتصل بالاقتصاد المملكة العربية السعودية وهي كالآتي:

#### أولاً: مفهوم السياسة المالية وأدواتها

1- مفهوم السياسة المالية: وتعتبر السياسة المالية عنصراً هاماً من مكونات الإطار الاقتصادي العام لبلد ما، وبالتالي فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالإستراتيجية السياسية الاقتصادية العامة للبلد (Basu:2012: 4)، وتعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بتنظيم (الإيرادات والنفقات) للتأثير على الاقتصاد الأوسع عن طرق تغير مستوى الانفاق والإيرادات الضريبية، يمكن للحكومة التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تغييرات في الأدوات المالية (الإنفاق والإيرادات) وفقاً للاقتصاد السائد (Stupak, 2019: 2). كما تعرف أيضاً السياسة المالية بأنها تتمثل في خيارات الإنفاق والضرائب التي تتخذها الحكومة ("الخزانة") (Mitchell & other, 2019: 17).

2- أهداف السياسة المالية: ومن أهم الأهداف التي تسعى السياسة المالية الى تحقيقها:

أولاً: تحقيق الاستقرار الاقتصادي: وهي عبارة عن تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل النمو الحقيقي المناسب في الناتج القومي، (مسعود، 2006: 77).

ثانياً: التخصيص الأمثل للموارد وإعادة توزيع الدخل: تأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية، يمكن ان تساهم في رفع المستوى المعاشي أو المحافظة على الموارد الموجودة (العذاري والعصامي، 2020: 5)، اما بالنسبة لإعادة توزيع الدخل فهي تعمل على إقلال التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات وتحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال إحداث تغييرات في أنواع ونسب الانفاق التي تستفيد منها طبقات الدخل المحدودة وكذلك في الضرائب التي تُجبي من الأفراد في مختلف شرائح الدخل (الشمري، 2015: 11).

ثالثاً: تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية: إن السياسة المالية نشطة لتعزيز النمو، وتحقيق قدر أكبر من العدالة في التوزيع، ومن خلال ذلك، تقوم بالحد من الفقر والتنمية البشرية. ربما يكون التحليل الدقيق للقيود المفروضة على التدخل المالي من أجل النمو وإعادة التوزيع والحد من الفقر. (Roy & weeks, 2003: 5).

### 3- أدوات السياسة المالية

تستطيع الحكومة ان تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر في المتغيرات الاقتصادية مباشرةً، وهناك ثلاث أدوات أساس للسياسة المالية، والتي وتنقسم على:

#### أ- النفقات العامة ومفهومها

1- مفهوم النفقات العامة: إن النفقات العامة عبارة عن مبلغ من النقود تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة، أو يمكن القول بأن الإنفاق الحكومي هو الإنفاق الذي تتحمله الحكومة المركزية والحكومة المحلية لإشباع حاجات عامة إجتماعية(عطية، 2011، 3). وينظر إلى الإنفاق الحكومي بأنه يتمثل في مجموع ما تدفعه الدولة بمجمل هيئاتها من نفقات بهدف الحصول على الموارد الأساس للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة (خطاب وآخرون، 2019، 123). ويتم تقسيم النفقات العامة وأثرها الاقتصادي الى النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية.

أ- النفقات المنتجة(الاستثمارية): النفقات المنتجة يساهم في تكوين رأس مال ثابت قومي كالإنفاق، وشراء الآلات والمعدات والإنشاءات والمباني، او تتمثل هذه النفقات بقيام الدولة بأنشاء المشاريع الصناعية والزراعية... الخ، فضلاً عن إقامة البنى الارتكازية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي... تأتي بإيراد هذا النوع من الإنفاق يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي(العيسى وقطف، 2006، 300).

ب- النفقات غير المنتجة(الاستهلاكية): فهي نفقات لأتساهم في تكوين رأس المال ذو الطبيعة الاستهلاكية، أو أنها لم تأت بإيراد كنفقات انشاء وصيانة الطرق. وتتمثل بالنفقات التي تمكن الحكومة من تيسير ادارتها للمرافق العامة وتشمل نفقات الحكومة على السلع والخدمات الاستهلاكية. سعي السلطات العامة نحو تقليل الفوارق بين الطبقات، وبالمثل فإن غلبة النفقات الاستثمارية على النفقات الجارية وتزايد الأولى بمعدل أسرع من الثانية إنما يعني اهتمام الحكومة بتدعيم القدرات الإنتاجية للإقتصاد الوطني (جاسم وجابر عبد، 2015، 335).

#### 2- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة: ومن أهم آثار النفقات العامة هي:

أ- أثر النفقات العامة على الانتاج والتشغيل: المقصود بذلك هو مدى إسهام الإنفاق العام في استخدام قدر أكبر من الموارد الاقتصادية، البشرية، المالية، الطبيعية والمادية، وكذلك مدى ما يسهم به الإنفاق العام في تحقيق الكفاءة في هذا الاستخدام للموارد، وبحيث يتم الإسهام عن طريق ذلك في توليد الدخل والنتائج القومي الذي يتحقق عنده الاستخدام الكامل والكفوء لعناصر الانتاج، وخاصة إذا تم الأخذ في الاعتبار أن كلاً من الدخل والنتائج القومي دالة طردية للاستخدام يزداد بزيادته وينخفض بانخفاضه(خلف، 2008، 136).

ب- أثر النفقات العامة على الاستهلاك والادخار: إن النفقات العامة بتأثيرها في الاستهلاك فأنها تؤثر في الادخار، وإن هذا التأثير يكون بصورة مباشرة وغير مباشرة في الاستهلاك، تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بالنفقات العامة من خلال ما توزعه الدولة على الافراد في صور مرتبات أو أجور تخصص نسب كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد. في حين يتمثل الأثر غير المباشر بالزيادات في الطلب على أموال الاستهلاك التي تحدث نتيجة الزيادة في الإنتاج(ذياب، 2019، 46).

ت- أثر النفقات العامة في توزيع الدخل القومي: تحاول الدولة إعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفضة والتي تتمثل اساساً في عملية نقل جزء من دخل الأغنياء الى دخل الفقراء من خلال نشاط الهيئات المختلفة في الدولة. ويتم عن طريق فرض الضرائب مباشرة وخاصة التصاعد منها وذلك لان حصة الطبقات الغنية في حصيلتها تكون أكبر من حصة طبقات الفقراء فأنها ستؤدي الى تقليل التفاوت في توزيع الدخل(على، 2002: 130).

ب- الإيرادات العامة: تعتبر الإيرادات العامة أداة رئيسة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي تتوجه لإشباع حاجات عامة أساسية يطمح إليها المجتمع وتستخدم لتوجيه الاستثمارات واداة لمحاربة التضخم واجة النشاط الاقتصادي غير المرغوب وإعادة توزيع الدخل القومي. (علي، 2007: 77). ويقصد بالإيرادات العامة الأموال التي تحصل عليها الدولة من مصادر معينة والتي تحتاج إليها في النشاط المالي. (صفوت، 1988: 63). ومن اهم مصادر الإيرادات العامة هي ( إيرادات أملاك الدول (الدومين)، الرسم، الضرائب، الدين العام (القروض العامة)، الإصدار النقدي الجديد...).



**ج- الموازنة العامة:** الموازنة العامة هي تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالباً ما تكون سنة وتلتزم به الدولة وتكون مسؤولة عن تنفيذه أمام السلطة التشريعية (الطاهر، مصدر السابق: 404). وتعد الموازنة بمثابة وثيقة الدراسة المالية لأي دولة وتتضمن بنود الانفاق العام وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها للمواطنين (عكار وناصح، 2020: 98).

إزدادت أهمية الموازنة العامة بشكل مضطرد وواسع، بحيث شملت أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية في الدولة على الرغم من اختلاف انظمتها السياسية، وخاصةً من النواحي الآتية: (الجنابي، 2002، 107).

- 1- أهمية الموازنة العامة من الناحية السياسية: تتمتع الموازنة العامة بأهمية كبيرة في الدول ذات الانظمة النيابية والديموقراطية، وان اعتماد المجالس النيابية للموازنة من شأنه ان يزيد الثقة بمالية الدولة. لأن هذا الاعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة وعلى سياساتها المالية والاقتصادية بالشكل الذي تكون الموازنة، المرآة العاكسة لها.
- 2- أهمية الموازنة الاقتصادية والاجتماعية: من المعروف أن هذه الأهمية تزداد كلما اتسع نطاق دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتستخدم الدولة الموازنة كأداة لتعديل توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية أو الطبقات او من خلال استخدام الضرائب وتوجيه النفقات العامة نحو الأقاليم بشكل عادل، لذا نجد أهمية الموازنة من هاتين الناحيتين لا تقل شأنًا عن الناحية السياسية.

#### ثانياً: مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية - الإطار النظري

العلاقات الاقتصادية الدولية عبارة عن تفاعلات وأنشطة تختلف عن بعضها البعض وتتم بين الدول أو التجمعات الاقتصادية وكذلك الشركات الدولية وهي النشاط العابر للحدود الوطنية (حمو، 2018: 2). وتهتم مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية بدراسة وتحليل التفاعل المتبادل بين اقتصاديات دولتين أو مجموعة دول، وتنشأ هذه العلاقة نتيجة لقيام التبادل التجاري أو نتيجة لحركية عناصر الإنتاج (العمل، راس المال، المنظم، المعرفة). ان تبادل السلع والخدمات، وانسياب رؤوس الأموال، الهجرة الدولية التي تتم عبر الحدود السياسية المعترف بها دولياً للدول تعد أمورا أساساً في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية (الطائي، 1999: 16).

يمكن بيان أهم أنواع مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية على النحو الآتي:

#### 1- ميزان المدفوعات مفهوم ومكوناتها

أ- مفهوم ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه عبارة عن سجل احصائي أو محاسبي لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي يتكون من حساب السلع والخدمات والدخل وحساب راس المال والمالي التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في دولة ما، وتسجيل هذه العمليات في سجل المذكور في الجانب الدائن او في الجانب المدين وذلك حسب طبيعة هذه العمليات خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة (IMF, 2009: 9).

ب- مكونات ميزان المدفوعات: ان يتألف ميزان المدفوعات من خمسة حسابات رئيسة كالآتي:

- 1- الحساب الجاري: يختص بتسجيل القيود الدائنة والمدينة للمعاملات الجارية التي يتم بين المقيمين (مواطنين) وغير المقيمين (الأجانب) الذي يحتوي على الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات، وتظهر فيه كيفية التي تتعامل بها مع العالم الخارجي على الدخل والاستخدام في بلد ما (خطاب، 2019: 335)، وهو يتألف من مجموعة وعناصر هما:

- أ- الميزان الجاري السلعي
- ب- الميزان التجاري الخدمات
- ج- حسابات التحويلات من طرف واحد
- د- ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي

## 2- حسابات الرأسمالية وحساب رأس المال

• حساب الرأس المال: يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي تتضمن انتقال رأس المال، سواءً أكانت أصول حقيقية أو مالية، يترتب عنها التزامات لاتجاه الدولة أو حقوق، فهي مدينة في الحالة الأولى و دائنة في الحالة الثانية، ويتميز عادة بين نوعين من المعاملات الرأسمالية وهي (حساب رأس المال طويلة الأجل، حساب رأس المال قصيرة الأجل) (رجا الدليمي و درج الدليمي، 2020، 269).

• الحساب المالي: يسجل جميع المشتريات الدولية ومبيعات الأصول مثل النقود (الأموال) والأسهم والسندات وما إلى ذلك. ونلاحظ أن أي معاملة تؤدي إلى دفع للأجانب يتم إدخالها كخصم (debit) ويتم إعطاؤها علامة سالبة. يتم إدخال أي معاملة ينتج عنها المبالغ المستلمة من الأجانب كائتمان (credit) وتعطى علامة إيجابية. (Krugman, op:143)

3- حساب فترة السهو والخطأ: تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن) لأن تسجيل العمليات يكون تبعاً لطريقة القيد المزدوج (الخطاب، مصدر السابق: 335).

## 3- سعر الصرف المفهوم والانواع

أ- مفهوم سعر الصرف: يعرف سعر الصرف بعدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى (هجيرة، 2012: 30). أو أن سعر الصرف يتمثل في عدد وحدات النقد الأجنبي التي تساوي وحدة واحدة من النقد الوطني ولبلد معين، سعر عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر (خدر واسماعيل، 2015: 235). بوساطة تفاعل قوة العرض والطلب على العملة (المحلية أو الأجنبية) ما يتم تحديد سعر أي سلعة في السوق (حسين ونور الدين، 2017: 9).

ت- أنواع سعر الصرف: وهناك أنواع مختلفة من أسعار الصرف التي تسود في سوق مبادلة العملات المختلفة، لذلك يمكن بيان أنواع سعر الصرف على النحو الآتي:

1: سعر الصرف الاسمي: يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه سعر تبادل العملة بعملة أخرى. وهو عبارة عن سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوته الشرائية من السلع والخدمات مابين البلدين، أي أن السعر لا يعكس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار في البلدين (sloman, 2009: 707).

ب: سعر الصرف الحقيقي: هو سعر النسبي لسلعة دولتين، إن سعر الصرف الحقيقي يفسر القوة الشرائية للعملة في البلد الأصلي مقارنة بها في البلد الأجنبي (محمد، 2016: 9). والسعر الصرف الحقيقي هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، لذا فهو يقيس القدرة على تنافس المنتجات الوطنية (Kozak & the others, 2015: 106).

2: سعر الصرف الاسمي الفعال: يعرف سعر الصرف الفعلي بأنه القيمة الاسمية لسلة محددة من العملات نتيجة لحركة أسعار الصرف الاسمية مقارنة بسنة الأساس أو يمكن تعريفه على أنه المعدل المناسب لأسعار الصرف السوقية لعملة ما مقابل عملات الشركات أو المنافسين التجاريين (اسعد وآخرون، 2019: 740).

3- سعر الصرف التوازني: إن سعر صرف التوازن (et\*) يمثل توازناً مستديماً لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي. أي أن مفهوم سعر الصرف التوازني يوافق الحالة التي يتحقق فيها التوازن الداخلي والخارجي في الوقت نفسه. إن الصدمات الاسمية المؤقتة تؤثر في سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، فضلاً عن أن الصدمات الحقيقية تؤثر في المستوى التوازني (هجيرة، نفس السابق: 34).

## 4- مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي

أ- مفهوم الانفتاح الاقتصادي: عرف الانفتاح الاقتصادي على أنه عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين دول عدة بهدف تحقيق منافع متبادلة، وحصول كل دولة على ما لا يتوفر من ضروريات الحياة لأفرادها، والتي قد تتدخل ظروف طبيعية أو فنية أو رأسمالية في عدم انتاجها داخلياً (صقر، 2020: 366).

إن التعريف الأكثر شمولية هو تعريف صندوق النقد الدولي للانفتاح الاقتصادي بأنه تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجاري والرأسمالية، أي الانفتاح على تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، التي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية.

ب- مؤشرات قياس الانفتاح الاقتصادي: هناك بعض المؤشرات المستخدمة كوسيلة لتحديد درجة الانفتاح الاقتصادي، وأهم مؤشرات درجة الانفتاح الاقتصادي تكمن في الآتي:

1- مؤشرات درجة الانكشاف الاقتصادي: تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما (عبد المجيد وحسين الطائي، 2018: 114). ويتم حساب درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج وفقاً للمعادلة الآتية: (سعدون، 2020: 104).

$$\text{مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وكما كانت هذه النسبة مرتفعة كان الاقتصاد أكثر تأثراً وعرضاً للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية بين دول العالم.

المبحث الثاني: قياس وتحليل لدور السياسة المالية في بعض مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية في المملكة العربية السعودية  
أولاً: توصيف متغيرات الدراسة:

ان عملية اختبار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على العلاقة المتمثلة دور السياسة المالية في بعض مؤشرات (رصيد الميزان الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي) العلاقات الاقتصادية الدولية في المملكة العربية السعودية لمدة (2004-2021). يطبق هذا البحث التحليل التجريبي لقياس أثر السياسة المالية في بعض مؤشرات (رصيد الميزان الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي) في السعودية لمدة البحث. من أجل تحقيق هذا الهدف وتحديد العلاقة بين المتغيرات، تم اختبار المتغيرات وهي كالاتي:

- واقع السياسة المالية في المملكة السعودية: إن السياسة المالية العامة دوراً حاسماً في المملكة العربية السعودية باعتبارها الأداة الرئيسية التي يتم من خلالها تحويل الثروة النفطية للبلاد إلى نتائج اقتصادية وتوزيعها لتعود بالنفع على سكانها. وعلى مدى عدة عقود ماضية، أدى الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والتعليم والبرامج الاجتماعية إلى تحويل الاقتصاد ورفع المستويات المعيشية. غير أن تقلب الإيرادات النفطية قد شكل تحديات أمام الإدارة المالية العامة. ويمكن أن تكون تقلبات أسعار النفط وتغيراتها كبيرة وطويلة الأمد. تعتمد المملكة العربية السعودية على النفط في الحصول على أكثر من 90 % من إيرادات المالية العامة. وتتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه صناع السياسة المالية العامة في حماية الاقتصاد والميزانية من التقلبات الكبيرة في أسعار النفط، والتأكد من استخدام إيرادات النفط بكفاءة لأغراض التنمية، وضمان ادخار إيرادات كافية للأجيال القادمة.

- الإيرادات العامة (TR)(public revenues): ان الإيرادات العامة لا تعتمد بشكل كبير على الإيرادات ضرائب ونسبة مساهمة الإيرادات الضريبية واخرى قليلة ونسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة كبيرة جداً وهذا يشير الى أهمية القطاع التعدين والنفطية من القطاعات المهيمنة من اجمالي الإيرادات مقابل الإيرادات الضريبية في السعودية. ونسبة متوسط مساهمة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة يساوي (78.9 %) خلال السنوات (2004-2021). و أما بالنسبة متوسط مساهمة الإيرادات الضريبية والاخرى الى اجمالي الإيرادات العامة يساوي نسبة (21.1 %) خلال مدة الدراسة.

- النفقات العامة (PE) (public expenditures): ان النفقات العامة في السعودية يتوزع الى نوعين النفقات الرئيسية وهي النفقات التشغيلية (الاستهلاكية) والاستثمارية، وان النفقات التشغيلية ويتكون جزء كبير من النفقات العامة لأجور والرواتب وتقاعد الموظفين ونسبة قليلة من الانفاق الاستثمارية. ويعتمد على الإيرادات النفطية لتمويل نفقاتها. أن نسبة مساهمة النفقات التشغيلية كبيرة والتي تتراوح بين (69.8%) كحد ادنى عام (2009) و (88.7%) كحد اعلى عام (2021) من اجمالي النفقات العامة، اذ بلغ المتوسط العام للأهمية النسبية (78.8 %) خلال مدة البحث، ونسبة مساهمة النفقات الاستثمارية نسبة ضئيلة من النفقات العامة رغم اهميتها في توسيع الطاقات الانتاجية وتحقيق الأهداف التنموية للاقتصاد بقيت تشكل نسب متدنية من اجمالي النفقات العامة، حيث بلغ معدل متوسط العام للأهمية النسبية (21.2%). خلال مدة البحث.

- رصيد الموازنة العامة (PB) (Public budget): عانت الموازنة العامة بدون إيرادات النفط طيلة مدة الدراسة من العجز المستمر بسبب انخفاض الإيرادات المتحصلة من المصادر غير النفطية، في حين وعند استبعاد الإيرادات النفطية نجد ان الموازنة العامة سجل في اغلب تلك الفترة عجوزات مستمرة ومتزايدة، وأن تشير الى أن القطاع النفطي في السعودي دوراً مهماً وسيطر على الاقتصاد السعودي، ويتضح ان الموازنة العامة كانت وما زالت قد ارتبطت وبشكل رئيس بالإيرادات النفطية، والتي تتحدد في ضوء أسعار النفط العالمية.



- رصيد الميزان المدفوعات الكلي (TPB) (total balance of payments balance) ان رصيد ميزان المدفوعات الكلي في السعودية قد تتأوب بين الارتفاع والانخفاض تبعاً للأوضاع الداخلية والخارجية التي أثرت على انتاج وتصدير النفط وانعكست على العوائد المتأتية من التجارة الخارجية ابرزها تقلبات أسعار النفط والطلب العالمي على النفط في السوق العالمية.
- سعر الصرف (EXC) (exchange rate): تميز سعر صرف ريال السعودية مقابل الدولار معدلات متذبذبة بسيطة، فإن مؤسسة النقد العربي في السعودية لا تستهدف التضخم وإنما تهدف الى تعزيز الاستقرار النقدي والمالي بما يحقق مصالح الاقتصاد السعودي والحافظ على قيمة الريال آخذاً في الاعتبار سياسة الربط بالدولار الأمريكي.
- الانفتاح الاقتصادي (EO) (Economic openness) ان مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد السعودي خلال مدة البحث ويتضح ان الاقتصاد السعودي منكشفاً طيلة هذه السنوات. تلعب التجارة الخارجية دوراً كبيراً لذا اظهرت نسب هذا المؤشر ارتفاعاً طوال مدة البحث شكلت بالمتوسط نسبة (76.29%).
- سعر النفط (pp) (Oil Price) عبارة عن القيمة النقدية لبرميل الخام المقاس بالدولار الأمريكي وهذا السعر يخضع لتقلبات أسعار سوق النفطية العالمية التي تتسم بعدم الاستقرار.
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (gross domestic product): إن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية أتخذ مساراً تصاعدياً خلال مدة (2004-2021)، وسجل زيادة بمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط نحو (8.06%). نسبة مساهمة قطاع النفط الخام والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً، وتراجع دور قطاعي الزراعي والصناعي والقطاعات الأخرى.

### ثانياً: عرض النتائج وتحليلها

بالرجوع الجانب النظري والدراسات السابقة، اعتمد الدراسة القياسية في اثر السياسة المالية في بعض مؤشرات (رصيد الميزان الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي) للسعودية لمدة (2004-2021) على طريقة (FMOLS) وتم تحديد متغيرات النموذج. ويعبر عن النموذج المعتمد على النحو الآتي:

$$TPB = Bo + B1PB + B2TR + B3PE + B4PP + B5GDP + B6D1 + B7D2 + Ut.....(1)$$

$$EXC = Bo + B1PB + B2TR + B3PE + B4PP + B5GDP + B6D1 + B7D2 + Ut.....(2)$$

$$EO = Bo + B1PB + B2TR + B3PE + B4PP + B5GDP + B6D1 + B7D2 + Ut.....(3)$$

TPB: رصيد ميزان المدفوعات الكلي

EXC: سعر الصرف للريال السعودي

EO : الانفتاح الاقتصادي

TR: الإيرادات العامة

PE : النفقات العامة

PB: الموازنة العامة

PP: أسعار النفط

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

Ut: حد الخطأ

D<sub>1</sub>: المتغير الصوري (الأزمة المالية) (1,0)

D<sub>2</sub>: المتغير الصوري (عدم الاستقرار) (1,0)

Bo: معلمة التقاطع

من خلال استخدام النموذج الخاص بتقدير وقياس أثر أدوات السياسة المالية في بعض مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق خلال مدة البحث، فإن نتائج التقديرية على النحو الآتي:

- 1- اختبار الاستقرار (stationary test-unit Root test): موضوع الثبات واستقرارية البيانات من الافتراضات الأساس في النظريات الاقتصادية. ولبيان دوراً أساساً في الدراسات القياسية وخصوصاً الدراسات المتعلقة ببيانات السلاسل الزمنية، وهناك اختبارات كثيرة مختلفة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات والاستقرارية في البيانات، ان (Augmented Dickey-Fuller) من بين المؤشرات الأكثر استخداماً. وفي الجدول (1) تعرض نتائج الاختبار:

الجدول (1) نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات النموذج

ADF: Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
1st difference-الفرق الاول		Level ( المستوى )		المتغيرات
Intercept	(Trend)	Intercept	(Trend)	
0.0007	0.0049	0.2915	0.1187	PB
0.0035	0.0183	0.0787	0.2550	TR
0.0577	0.0537	0.4327	0.8642	PE
0.0442	0.1881	0.8727	0.0854	EO
0.0046	0.0260	0.2625	0.2378	TPB
0.0055	0.0702	0.7416	0.5433	EXC
0.0109	0.0467	0.4446	0.4207	GDP
0.0187	0.0805	0.1849	0.4052	PP
المستوى المعنوية عند (1%) و (5%) و (10%) على التوالي.				

الجدول من اعداد الباحثة باستخدام البيانات السنوية لمدة (2004-2021) و باعتماد نتائج برنامج (Eview9).

يلاحظ من خلال الجدول (1) نتائج الاختبار (ADF) الذي يبين بعدم سكون السلاسل الزمنية (TR,PE,EO,TPB,EXC,GDP,PP) في المستوى (Level) لمتغيرات البحث سواء أكان (Trend, Intercept) لأن قيمة (Prob) أكبر من (5%) وبذلك نقبل فرضية العدم ونرفض فرضية البديلة التي تنص على وجود جذر الوحدة، وهذا مادفع الى أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية لكل من (PB,TR,PE,EO,TPB,EXC,GDP,PP) يظهر أن جميع المتغيرات في نموذج (الإيرادات العامة TR، النفقات العامة PE، رصيد الميزان المدفوعات الكلي TPB، الانفتاح الاقتصادي OE، سعر الصرف EXC، الناتج المحلي الإجمالي GDP، أسعار النفط PP) ثابتة ومستقرة في الفرق الأول (التقاطع والتقاطع مع الاتجاه Intercept - Trend) عند المستوى المعنوية (1%، 5%، 10%) على التوالي، أما بالنسبة لمتغير الموازنة العامة PB فكان مستقراً في المستوى (Level). وبهذا يسمح بإجراء عملية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

2- التكامل المشترك (Co-Integration Analysis / Johannsen test): بعد عملية اختبار وجود الثبات والاستقرار في البيانات المستخدمة، يأتي اختبار لمعرفة مدى وجود التكامل بين المتغيرات الداخلة في النموذج. التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة (التابع) في النموذج هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى العلاقة بين المتغيرات المبحوثة، ولكي يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتبين نتائج هذا الاختبار في الجدول (2).

( الجدول 2) نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات البحث (Lag1)

Unrestricted Co-integration Rank Test (Trace)					
الفرضية الصفريية	Prob. **	Max-Eigen Statistic	Prob. **	Trace statistic	Variables المتغيرات
لا يوجد *	0.0001	155.6879	0.0000	212.3154	رصيد ميزان الكلي TPE
على الأقل 1 *	0.0932	25.38161	0.0061	56.62753	الموازنة العامة PB
على الأقل 2 *	0.1861	16.71097	0.0338	31.24592	الإيرادات العامة TR
على الأقل 3	0.1515	11.05512	0.0694	14.53495	النفقات العامة PE
على الأقل 4	0.0621	3.479833	0.0621	3.479833	أسعار النفط PP
نتائج الاختبار Trace: وجود (3) متجهات متكاملة *رفض الفرضية الصفريية عند مستوى المعنوية (5%) نتائج الاختبار Max-Eigen statistic وجود متجهتين متكاملتين *رفض الفرضية الصفريية عند مستوى المعنوية (5%)					
الفرضية الصفريية	Prob. **	Max-Eigen Statistic	Prob. **	Trace statistic	Variables المتغيرات
لا يوجد *	0.0000	65.07758	0.0000	146.6614	سعر الصرف (EXC)
على الأقل 1 *	0.0001	45.39676	0.0000	81.58380	الموازنة العامة PB
على الأقل 2 *	0.0220	23.59740	0.0080	36.18705	الإيرادات العامة TR
على الأقل 3	0.1569	10.94728	0.1308	12.58965	النفقات العامة PE
على الأقل 4	0.2000	1.642366	0.2000	1.642366	أسعار النفط PP
نتائج الاختبار Trace: وجود (3) متجهات متكاملة *رفض الفرضية الصفريية عند مستوى المعنوية (5%) نتائج الاختبار Max-Eigen statistic وجود (3) متجهات متكاملة *رفض الفرضية الصفريية عند مستوى المعنوية (5%)					
الفرضية الصفريية	Prob. **	Max-Eigen Statistic	Prob. **	Trace statistic	Variables المتغيرات
لا يوجد *	0.0000	105.6590	0.0000	184.3566	الانفتاح الاقتصادي (EO)
على الأقل 1 *	0.0017	37.90980	0.0000	78.69761	الموازنة العامة PB
على الأقل 2 *	0.0074	26.71241	0.0019	40.78782	الإيرادات العامة TR
على الأقل 3	0.1870	10.40011	0.0809	14.07540	النفقات العامة PE
على الأقل 4	0.0552	3.675292	0.0552	3.675292	أسعار النفط PP
نتائج الاختبار Trace: وجود (3) متجهات متكاملة *رفض الفرضية الصفريية عند مستوى المعنوية (5%) نتائج الاختبار Max-Eigen statistic وجود (3) متجهات متكاملة *رفض الفرضية الصفريية عند مستوى المعنوية (5%)					

تم اعداد الجدول باستخدام البيانات السنوية لمدة (2004-2021) و باعتماد نتائج برنامج (Eview9)

يتبين من النتائج المعروضة في الجدول (2) نتائج اختبار الأثر رفض فرضية عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك؛ وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، يوجد في النموذج الأول حسب اختباري الأثر والقيمة العظمى يوجد (5) متجهات متكاملة للنموذج، أما بالنسبة للنموذج الثاني يوجد (6) متجهات متكاملة للنموذج حسب اختبار الأثر ومتجهة واحدة متكاملة حسب القيمة العظمى. وبالنسبة لنموذج الثالث يوجد (6) متجهات متكاملة للنموذج حسب اختبار الأثر ومتجهة واحدة متكاملة حسب قيمة القيمة العظمى، في مستوى المعنوية (1% و 5% و 10%)، وبهذا نقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود العلاقات التكاملية المعنوية من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية،

2- تقدير معلمات النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation): يعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرات النماذج المقدر، فأنتا نقوم بتقدير النموذج لبيان اثر الموازنة العامة والإيرادات العامة والنفقات العامة على بعض مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية في السعودية للمدة (2004-2021) فهناك عدة نماذج ملائمة وفقاً للاختبار السابق، وخلال محاولات عدة اكتشفت الدراسة النماذج الملائمة وفقاً لما تشترطها النظرية الاقتصادية والقياسية. وبعد تقدير نموذج طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً-Fully Modified ordinary Least Squares (FMOLS) نموذج ملائم للبيانات المتوفرة؛ لأن

المتغير التابع استقر بعد أخذ الفرق الأول، والنموذج يعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر توافقاً مع المنطق الاقتصادي من حيث (الحجم والقيمة والإشارة). وفي الجدول (3) المعلمات المقدرة الواردة:

(الجدول 3)

تقدير معلمات النموذج بطريقة (FMOLS) خاصة لميزان المدفوعات الكلي خلال مدة (2021-2004)		
المتغيرات	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. مستوى المعنوية
الموازنة العامة PB	-2.270005	0.0418
الإيرادات العامة TR	0.000101	0.0000
النفقات العامة PE	-5.070005	0.0446
أسعار النفط PP	1.702920	0.0037
الناتج المحلي الإجمالي GDP	-5.940005	0.0001
D1 المتغير الصوري (الازمة المالية)	-9.236044	0.2276
D2 المتغير الصوري (عدم الاستقرار)	-4.111793	0.7297
حد ثابت C	37.12126	0.0515
تقدير معلمات النموذج بطريقة (FMOLS) خاصة سعر الصرف خلال مدة (2021-2004)		
المتغيرات	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. مستوى المعنوية
الموازنة العامة PB	-9.260008	0.0039
الإيرادات العامة TR	0.228664	0.0050
النفقات العامة PE	-0.365323	0.0014
أسعار النفط PP	-0.166935	0.0001
الناتج المحلي الإجمالي GDP	0.414085	0.0001
D1 المتغير الصوري (الازمة المالية)	-0.007596	0.4706
D2 المتغير الصوري (عدم الاستقرار)	0.007371	0.4256
حد ثابت C	0.920409	0.0121
تقدير معلمات النموذج بطريقة (FMOLS) خاصة الانفتاح الاقتصادي خلال مدة (2021-2004)		
المتغيرات	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. مستوى المعنوية
الموازنة العامة PB	-8.820006	0.0497
الإيرادات العامة TR	1.020005	0.0216
النفقات العامة PE	-39.37322	0.0017
أسعار النفط PP	0.131093	0.0038
الناتج المحلي الإجمالي GDP	2.640006	0.0621
D1 المتغير الصوري (الازمة المالية)	-3.151662	0.0305
D2 المتغير الصوري (عدم الاستقرار)	-1.444112	0.1491
حد ثابت C	537.1371	0.0017

تم اعداد الجدول باستخدام البيانات السنوية لمدة (2021-2004) و باعتماد نتائج برنامج (Eviews-9)

#### أولاً: التفسير الاقتصادي لنتائج النموذج الاول

أ- أن معامل الموازنة العامة النفقات العامة أثر سلبياً (عكسياً) ومعنوياً في ميزان المدفوعات الكلي، في حالة زيادة الموازنة العامة بمقدار (1%) تؤدي الى تخفيض ميزان المدفوعات الكلي بمقدار (2.27%). وعند زيادة النفقات العامة بمقدار (1%) فإن ذلك يؤدي الى تخفيض ميزان المدفوعات الكلي بمقدار (5.07%). فإن النتائج تتفق مع توقعات المختصين بخصوص واقع الاقتصاد السعودي. لأن النفقات العامة في السعودية تنوزع على نوعين رئيسيين وهي: النفقات التشغيلية (الاستهلاكية) والاستثمارية، وان النفقات التشغيلية تمثل جزءاً كبيراً من النفقات العامة والنفقات الاستثمارية لها نسبة أقل. لهذا السبب فإن تأثير النفقات العامة ليست

إيجابياً في ميزان المدفوعات الكلي في السعودية. و الموازنة العامة في أغلب السنوات خلال مدة البحث في حالة عجز وهذا يؤدي الى ضعف دور الموازنة العامة في ميزان المدفوعات السعودية.

ب- إن معامل الإيرادات العامة يشير الى أن هناك أثر إيجابياً ومعنوياً في ميزان المدفوعات الكلي في السعودية، هذا يعني أن زيادة نسبة الإيرادات العامة بمقدار (1%) تساهم في زيادة ميزان المدفوعات الكلي بمقدار (0.000101%). وهذه النتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد في السعودية. حيث صادرات النفط هي المصدر الرئيس للإيرادات العامة. ونسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة كبيرة جداً.

ت- معلمة أسعار النفط ذات أثر إيجابي (طردي) ومعنوي على ميزان المدفوعات الكلي، أي أن زيادة في أسعار النفط بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة في رصيد ميزان المدفوعات الكلي نسبة (1.70%). إن الميزان التجاري يكون جزءاً كبيراً من ميزان المدفوعات في الاقتصاد السعودية، وإن الميزان التجاري يعتمد بشكل كبير على عوائد الصادرات النفطية، وهو الاعتماد الذي يجعله وعلى الدوام عرضة للتقلبات الاقتصادية متأثراً بتقلبات ظروف الطلب العالمي على النفط وبأسعار النفط في الاسواق العالمية.

ث- معامل الناتج المحلي الإجمالي له علاقة عكسية ومعنوية مع ميزان المدفوعات الكلي، فقد بلغت قيمة المرونة مقدار الناتج المحلي الإجمالي نسبة (5.94-%)، وإن هذه النتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد السعودي، إن القطاع النفطي الحصة الأكبر من تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وتعاني القطاعات الأخرى من نقص الموارد المالية، من الأسباب التي جعلت نسبة مساهمة هذا القطاعات في توليد وتكوين الناتج المحلي الإجمالي ضعيفاً. الأمر الذي انعكس سلبياً على ميزان المدفوعات الكلي.

ج- كانت للآزمات المالية والأمنية والسياسية علاقة عكسية مع ميزان المدفوعات الكلي السعودي، حيث أن معامل المتغير الوهمي (D1) كان سالباً، وهذا يعني ان زيادة معدل الازمة المالية بنسبة (1%) قد أدى إلى انخفاض رصيد ميزان المدفوعات الكلي بمقدار (9.23-%). ومعامل المتغير الوهمي (D2) كان سالباً، وهذا يعني أن ارتفاع احتمالات عدم الاستقرار الأمني والسياسي قد أدى الى انخفاض رصيد ميزان المدفوعات الكلي بمقدار (4.11-%).

### ثانياً: التفسير الاقتصادي لنتائج النموذج الثاني

أ- إن معامل الموازنة العامة والإنفاق العامة الذي يؤثر سلبياً (عكسيا) ومعنوياً في سعر الصرف، و زيادة الموازنة العامة بمقدار (1%) تؤدي الى تخفيض سعر الصرف بمقدار (9.26-%). و زيادة النفقات العامة بمقدار (1%) تؤدي الى تخفيض سعر الصرف بمقدار (0.36-%). ويتفق النتائج مع واقع الاقتصاد في السعودية. إن السعودية بلد نفطي يعتمد في إيراداته على العملة الأجنبية، وهذا ما أدى الى التحسين التدريجي في سعر الصرف لريال سعودي مقابل الدولار الأمريكي.

ب- إن لمعامل الإيرادات العامة اثر إيجابي (طردي) ومعنوي في سعر الصرف السعودي، هذا يعني أن زيادة نسبة الإيرادات العامة بنسبة (1%) تساهم في زيادة قيمة سعر الصرف لريال سعودي بنسبة (0.22-%). وهذه النتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد السعودي.

ت- إن لمعامل أسعار النفط علاقة عكسية ومعنوية على سعر الصرف للريال السعودي، أي أن الزيادة في أسعار النفط بمقدار (1%) يؤدي الى انخفاض في سعر الصرف للريال السعودي نسبة (0.166-%).

ث- إن كمعامل الناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية ومعنوية على سعر الصرف، أي أن زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة في سعر الصرف بنسبة (0.41-%). وإن هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية مع واقع اقتصاد السعودية. والسبب الرئيس هو هيمنة قطاع النفط على النشاط الإنتاجي والتي لها تأثيرات إيجابية في زيادة الإيرادات العامة وقيمة الناتج المحلي الإجمالي ويؤدي الى زيادة العملة النقد الأجنبي، مما يؤدي الى زيادة عرض العملات الأجنبية وارتفاع قيمة العملة المحلية.

ج- إن للآزمات المالية علاقة عكسية ومعنوية في سعر الصرف للريال السعودي، حيث إن معامل المتغير الوهمي (D1) كان سالباً، وهذا يعني ان زيادة معدل الازمة المالية بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض سعر الصرف للريال السعودي بنسبة (0.007-%). أما الظروف الأمنية والسياسية تشير الى علاقة طردية ومعنوية في سعر الصرف السعودي، حيث أن معامل المتغير الوهمي (D2) كان موجباً، وهذا يعني أن ارتفاع احتمالات عدم الاستقرار الأمني والسياسي بنسبة (1%) يساهم في زيادة سعر الصرف بنسبة (0.007-%) وهذه النتيجة لا تتفق مع واقع اقتصاد في السعودية.



### ثالثاً: التفسير الاقتصادي لنتائج النموذج الثالث

أ- إن معامل الموازنة العامة والإنفاق العامة تأثيراً سلبياً (عكسياً) ومعنوياً في الانفتاح الاقتصادي، لما كانت زيادة الموازنة العامة بمقدار (1%) تؤدي الى تخفيض الانفتاح الاقتصادي بمقدار (8.82%-). ولما كانت زيادة النفقات العامة بمقدار (1%) تؤدي الى تخفيض الانفتاح الاقتصادي بمقدار (39.3%-). فأن النتائج تتفق مع توقعات المختصين بخصوص واقع الاقتصاد في السعودية.

ب- اما بالنسبة الايرادات العامة أثر إيجابياً (طردى) ومعنوي في الانفتاح الاقتصادي، حيث إن زيادة نسبة الإيرادات العامة بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة في الانفتاح الاقتصادي نسبة (1.02%). إن سبب قوة الارتباط بين الإيرادات العامة والانفتاح الاقتصادي في السعودية قد يعود الى اعتماد الاقتصاد السعودي على الصادرات النفطية (السمة الرئيسية للاقتصاد السعودي وضعف القاعدة الانتاجية) والتي تباع في الخارج وبالدولار. أدت الى ارتباطه الكلي بالخارج مما جعلت العوامل الخارجية تتحكم في اغلب متغيرات الاقتصاد السعودي.

ت- إن معامل أسعار النفط يشير إلى علاقة طردية مع الانفتاح الاقتصادي، وهذا يعني أن زيادة النسبة في أسعار النفط بنسبة (1%) تساهم في زيادة الانفتاح الاقتصادي بنسبة (0.13%)، أن أثر أسعار النفط في الانفتاح الاقتصادي كان إيجابياً ومعنوياً، وإن هذه النتيجة تتفق مع الواقع الاقتصادي، إن التجارة الخارجية السعودية يعتمد بشكل كبير على عوائد الصادرات النفطية لتغطية استيراد احتياجاته المحلية، وسيطرة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الوطنية، وهو الاعتماد الذي يجعله متأثراً بأسعار النفط في الأسواق العالمية. هذا يعني أن هناك علاقة إيجابية بين زيادة أسعار النفط والانفتاح الاقتصادي.

ث- اما بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي فالعلاقة ايجابية مع الانفتاح الاقتصادي في مستوى معنوي، حيث ان زيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1%) يؤدي الى ارتفاع في الانفتاح الاقتصادي بنسبة (2.64%). يعني ارتباط إقتصاد السعودية بالاقتصاد العالمي، وذلك نتيجة الضعف في القاعدة الانتاجية وعدم تنوع هيكل الناتج المحلي والاعتماد على الصادرات النفطية بشكل شبه مطلق في تمويل وتلبية الاحتياجات المحلية من السلع الاستهلاكية والانتاجية عن طريق الاستيرادات.

ج- إن الأزمات المالية والظروف الأمنية والسياسية لها علاقة عكسية مع الانفتاح الاقتصادي، حيث إن معامل المتغير الوهمي (D1) و (D2) كان سالباً، وهذا يعني ان زيادة معدل الازمة المالية و الظروف الأمنية والسياسية بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض الانفتاح الاقتصادي بنسبة (3.15%-) و (1.44%-)، هذه النتيجة تتفق مع واقع إقتصاد السعودية. فمثلاً في حالات حدوث الحرب والازمة المالية ان السعودية لا يستطيع توسيع وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع البلدان الخارجية.

4- اختبارات مصداقية النموذج: يتبين من الجدول (4) أن معامل التحديد و معامل التحديد المعدل (Adjusted R-Squared و R2) للنماذج المقدره وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة الممثلة في النماذج توضح نسبة كبيرة من سلوك المتغير التابع، وأن الخطأ المعياري (0.396426) للنموذج الأول و (0.015406) للنموذج الثاني و (0.041698) للنموذج الثالث يؤكد ان النماذج المقدره كلها مناسبة. ولما كانت قيمة (F) وبدلالة إحصائية (0.004926) و (0.000002) و (0.000015) أقل من قيمة (0.05) P-Value، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

(الجدول 4) اختبار مصداقية النموذج ARDL

القرار النهائي	المؤشرات				النماذج
	S.E.of regression	F-statistic. Prob	Adjusted R <sup>2</sup>	R-Squared	
معنوية عالية	0.396426	9.250976 0.049031	0.825017	0.925007	رصيد ميزان الكلي TPB
معنوية عالية	0.015406	63.09311 0.000002	0.968795	0.984398	سعر الصرف EXC
معنوية عالية	0.041698	37.43961 0.000015	0.947970	0.973985	الانفتاح الاقتصادي EO

تم اعداد الجدول باعتماد على برنامج (Eview9) وباستخدام البيانات السنوية لمدة (2004-2021).

5- الاختبارات التشخيصية للمعاملات المقدرة: يبين الجدول (5) وباستخدام النموذج (ARDL)، عدم وجود دليل على وجود أي من المشاكل القياسية. و اجتياز النماذج لكافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص والتوزيع الطبيعي)، وذلك دليل على حسن استخدامها (النماذج).

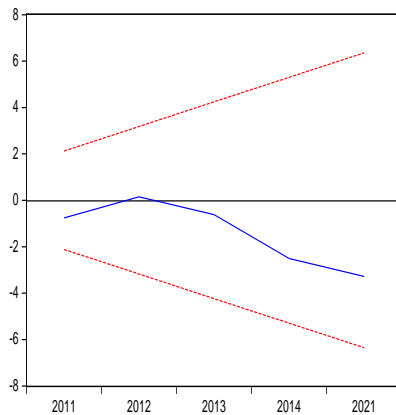
جدول (5) يبين نتائج اختبار لصلاحية النموذج باستخدام (ARDL)

المشاكل القياسية و نوع الاختبارات	قيمة الاحتمال الحرجة	المستوى المقبول	القرار النهائي
<b>رصيد ميزان المدفوعات الكلي TPB</b>			
مشكلة الارتباط الذاتي	0.9179 0.6365	لايساوي (2-1) أكبر من 0.05	عدم التأكد حول وجود مشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	اقل من 10 بين (9.008992-1.513612)	بين (10-1)	لا توجد مشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	0.5171 0.3152	أكبر من 0.05 $F > 0.05$	لا توجد مشكلة
مشكلة التشخيص	1.0810	أكبر من 0.05 $F > 0.05$	لا توجد مشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات	0.745421 0.688864	$F > 0.05$ أكبر من 0.05	لا توجد مشكلة
<b>سعر الصرف EXC</b>			
مشكلة الارتباط الذاتي	0.5994 0.4732	لايساوي (2-1) أكبر من 0.05	عدم التأكد حول وجود مشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	اقل من 10 بين (8.190966 - 1.317990)	بين (10-1)	لا توجد مشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	0.2314 0.2117	أكبر من 0.05 $F > 0.05$	لا توجد مشكلة
مشكلة التشخيص	0.4884	أكبر من 0.05 $F > 0.05$	لا توجد مشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات	0.922801 0.630400	$F > 0.05$ أكبر من 0.05	لا توجد مشكلة
<b>الانفتاح الاقتصادي EO</b>			
مشكلة الارتباط الذاتي	0.5603 0.3185	لايساوي (2-1) أكبر من 0.05	عدم التأكد حول وجود مشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	أقل من 10 بين (6.059748 - 1.614899)	بين (10-1)	لا توجد مشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	0.8692 0.6003	أكبر من 0.05 $F > 0.05$	لا توجد مشكلة
مشكلة التشخيص	0.4454	أكبر من 0.05 $F > 0.05$	لا توجد مشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات	0.543684 0.761975	$F > 0.05$ أكبر من 0.05	لا توجد مشكلة

تم اعداد الجدول باعتماد على برنامج (Eview9) وباستخدام البيانات السنوية لمدة (2004-2021).

## 6- إختبارات لاستقرارية لنماذج (CUSUM Test)

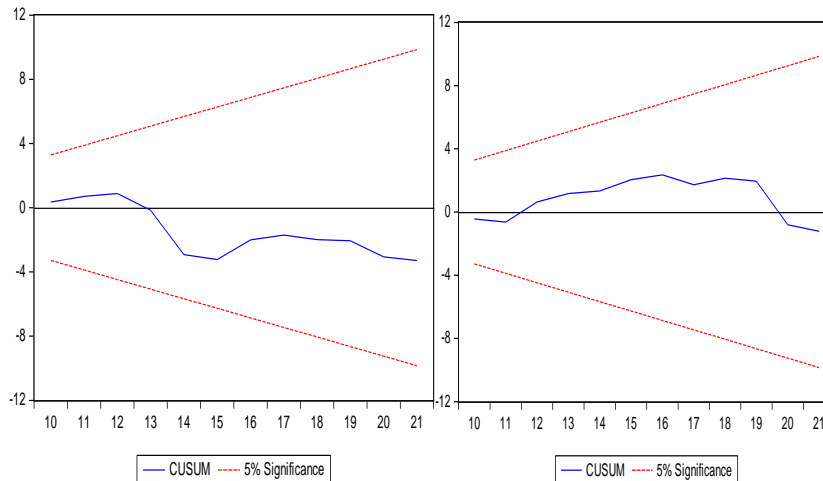
من اجل تحقيق استقرارية النماذج المعتمدة وعدم وجود التغيرات الهيكلية الكبيرة ومن خلال اختبارات (CUSUM Test) فإن النماذج المستخدمة مستقرة الى حد كبير، لأن المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطين وهذا يؤكد على أن متغيرات الدراسة ساكنة عند مستوى المعنوية (5%)، كما بين في الشكلين أدناه:



EO

— CUSUM — 5% Significance

ميزان المدفوعات TPB سعر الصرف EXC الانفتاح الاقتصادي



— CUSUM — 5% Significance

— CUSUM — 5% Significance

## الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات: في ضوء ماسبق من عرض وتحليل نستنتج الآتي:

- 1- أظهرت النتائج القياسية وجود علاقة معنوية موجبة (طردية) بين الإيرادات العامة ومؤشرات ميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي، هذا يعني أن زيادة نسبة الإيرادات العامة بمقدار (1%) تساهم في زيادة ميزان المدفوعات الكلي بمقدار (0.000101%) وبمقدار (0.22%) في سعر الصرف الريال السعودي وبمقدار (1.02%) في الانفتاح الاقتصادي،
- 2- وجود علاقة معنوية وسالبة (عكسية) بين الموازنة العامة والنفقات العامة ومؤشرات (ميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي)، حيث إن التغير الحاصل في الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغير في ميزان المدفوعات الكلي بمقدار (2.27%-). و بمقدار (9.26%-) في سعر الصرف وبمقدار (8.82%-) في الانفتاح الاقتصادي. ولما كانت زيادة النفقات العامة بمقدار (1%) تؤدي إلى تخفيض ميزان المدفوعات الكلي بمقدار (5.07%-) وبمقدار (0.36%-) في سعر الصرف وبمقدار (39.3%) في الانفتاح الاقتصادي. فأن النتائج تتفق مع توقعات المختصين بخصوص واقع الاقتصاد السعودي.
- 3- أن سبب قوة الارتباط بين أدوات السياسة المالية ومؤشرات ميزان المدفوعات وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي في السعودية قد يعود إلى اعتماد الاقتصاد السعودي على الصادرات النفطية (السمة الريعية للاقتصاد السعودية وضعف القاعدة الانتاجية) والتي تباع في الخارج وبالدولار.
- 4- أن اعتماد اقتصاد الدولة على النفط الخام كمصدر أساس في تمويل الموازنة العامة أدى إلى أن تكون الإيرادات النفطية تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات الكلية وهذا بدوره أدى إلى اختلال هيكل الإيرادات العامة نتيجة تراجع أهمية الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى.
- 5- اعتماد النفقات العامة للسعودية بشكل شبه تام على حجم الإيرادات النفطية، وهذا يعني أن النفقات العامة والإيرادات العامة تتخذان مساراً واحداً وبالتجاه نفسه. أن اعتماد الموازنة العامة على إيرادات القطاع النفطي في تمويل أوجه الانفاق يعد من أحد الأسباب الرئيسة لتهميش دور الإيرادات الأخرى ولاسيما الضريبية منها.

ثانياً: المقترحات: في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن تقديم الاقتراحات الآتية:

- 1- ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة غير النفطية في السعودية من خلال رفع الوعي الضريبي لدى المواطنين ورفع كفاءة الأنظمة الضريبية مع مراعاة مبدأ العدالة الاجتماعية عند فرض الضرائب. إذ يمكن الوصول إلى هذا الهدف من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية في نظم الجباية الضريبية والرسوم مثلاً، وهذا يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة التي تؤدي إلى تقليل حالة العجز التي تصيب الموازنات الحكومية في السعودية.
- 2- ضرورة ترشيد النفقات الحكومية (الترفيهية والكمالية) وخلق بيئة استثمارية ملائمة لتفعيل دور النفقات الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية والذي يؤدي بدوره إلى تنويع القاعدة الإنتاجية.
- 3- العمل على استثمار الفوائض المالية في تنمية وتطوير الموارد البشرية في السعودية، لأنها تعتبر أن الإنسان هو محور وأساس أي نجاح في أي بلد في العالم، ضرورة ترشيد النفقات الحكومية التشغيلية التي من شأنها أن ترفع الموازنات الحكومية في السعودية.
- 4- تنمية قطاعي الزراعة والسياحة و القطاعات الأخرى غير النفطية يساهم في خفض نسبة مساهمته إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يخفف من شدة الصدمة النفطية في الاقتصاد.
- 5- على المملكة العربية السعودية إجراء إصلاحات اقتصادية وتنويع صادراتها بما يساهم في التخفيف من حدة الانعكاسات السلبية لتغيرات أسعار النفط الخام على ميزان المدفوعات واقتصاداتها.
- 6- إنهاء سياسة الانفتاح التجاري وفرض الرسوم الكمركية ولاسيما على السلع الاستهلاكية بهدف تقديم الدعم للقطاعات الإنتاجية ولاسيما الزراعية والصناعية. يجب أن تتم عملية الانفتاح التجاري بأسلوب أو منهجية منظمة لتجنب إصابة الاقتصاد بصدمة، إذ يجب أن يرافق الانفتاح التجاري إجراءات تتمثل في تأهيل القطاعات الاقتصادية لكي تتمكن من منافسة نظيرتها الأجنبية.
- 7- المحافظة على سعر صرف الريال السعودي من خلال سياسات وإجراءات اقتصادية فاعلة ومؤثرة لأن ذلك من شأنه أن يساعد على المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاج.

## المصادر و المراجع

### أولاً: التقارير والنشرات الرسمية

- 1- البنك المركزي المملكة العربية السعودية، البنك المركزي السعودي، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي للسنوات (2004-2021)
- 2- صندوق النقد الدولي خاصة للمملكة العربية السعودية للسنوات (2004-2021).

### ثانياً: المصادر العربية

#### أ- الرسائل و الاطاريح الجامعية

- 1- حسين، طيوب و نور الدين، شادي (2017): اثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلية ( دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2017) رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و التسيير، الجزائر.
- 2- ذياب، عبدالرحمان (2019): ترشيد الانفاق العام ودورة في معالجة عجز الموازنة العامة – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، معهد العلوم الاسلامية، الجزائر.
- 3- الشمري، فهد مغيثم حزيان، (2015): قياس وتحليل أثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (1990 – 2013)، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، العراق.
- 4- محمد، رزاق (2016): أثار تقلبات أسعار الصرف على الميزان المدفوعات ودراسة قياسية " حالة الجزائر " (1990-2014) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر.
- 5- مسعود، دروس، (2006): السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- 6- منصور، الحاج العربي، (2022): تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية، أطروحة الدكتوراه، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 7- هجيرة، عبد الجليل (2012): أثر التغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري "دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر.

#### ث- البحوث و المجلات العلمية

- 1- اسعد بلال محمد عبد، مهدي خميس و عواد، خالد روكان عواد، (2019): العلاقة بين سعر الفائدة قصير الأجل و سعر الصرف في العراق للمدة ( 2004-2017)، كلية المعارف الجامعية، المجلد (1)، العدد (29)، ص ص 735- 756.
- 2- جاسم، محمد علي و جابر عبد، كاظم (2015): النفقات التحويلية العامة ودورها في اعادة توزيع الدخل مع اشارة خاصة الى تجارة منتخبة، مجلة العلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد (21)، العدد (82)، ص ص 323- 350.
- 3- حمو، طارق، (2018): دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية، The Kurdish center for studies، دانيمارك.
- 4- خيازي، فاطمة الزهراء، (2016): إشكالية عدم الاستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد (2)، العدد (15)، ص ص 147- 159.
- 5- خدر، سردار عثمان و اسماعيل، هيو عثمان (2015): تحليل اثر التقلبات سعر الصرف الاجنبي في الموازنة العامة لاقليم كردستان- العراق (1997-2013)، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد (7)، العدد (13)، ص ص 233- 259.
- 6- خطاب، سارة اكرم و احمد، احمد عبدالكريم و محمد، محمد فوزي (2019): تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017)، مجلة التنمية الراقيين، المجلد (38)، العدد (122)، ص ص 122- 138.
- 7- خطاب، محمد عبد اللطيف، (2019): دور التمويل الدولي وانعكاساته على ميزان المدفوعات لجمهورية مصر العربية، مجلة الجامعة العراقية، العدد (43)، المجلد (3)، ص ص 331- 346.
- 8- رجا الدليمي، خالد فيحان و درج الدليمي، علي احمد، (2020): العلاقة التبادلية بين المتغيرات النقدية وميزان المدفوعات في العراق للمدة (2004-2018)، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، العدد (50)، المجلد (16)، ص ص 266- 282.
- 9- سعدون، عبدالوهاب ذنون، (2020): قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا باستخدام انموذج (ARDL) للمدة 1980 - 2019. مجلة دراسات الإقليمية، العدد (45)، ص ص 99- 120.



- 10- صقر، جعفر أحمد (2020): الانفتاح الاقتصادي و أثره على معدل النمو الاقتصادي (حالة سورية) الفترة 1980- 2010. مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد (42)، العدد (3)، ص ص363-379.
- 11- دراسة الصعید، عماد حسنین و العتيبي، بديعة فهد، (2020): دور السياسة المالية و النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1986-2012)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد (6)، العدد (1)، ص ص 27-52.
- 11- عبدالمجید، علی إسماعیل وحسین الطائي، علی عمران، (2018): قياس وتحليل اثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (2003-2017)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (16)، العدد (4).
- 12- العذاري، عدنان داود محمد والعصامي، حسام الدين همام، (2020): تقدير اثر مؤشرات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي (دراسة قياسية للمدة 1990-2016)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد (27)، ص ص 127-156.
- 13- عطية، محمد صالح ( 2011): اسباب زيادة النفقات العامة بين الفكر التقليدي والفكر الحديث مع الإشارة الى العراق، مجلة ديالة، العدد (50) ص ص 431-473.
- 14- عكار، زينب شلال وناصح، عادل، حاتم (2020): اثر السياسة المالية والنقدية على أداء سوق العراق للأوراق المالية دراسة تطبيقية في سوق العراق للفترة ( 2009-2018 ). مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد (30)، المجلد (12) ص ص 91-113.
- 15- فضل، حسن تكل احمد، (2016): أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان 1980-2014، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، المجلد (1)، العدد (2) ص ص 77-102.

#### ج- الكتب

- 1- الجنابي، طاهر (2002): علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة و النشر، جامعة المستنصرية.
- 2- خلف، فليح حسن، (2008): المالية العامة، عالم الكتب الحيث للنشر و التوزيع، اردن.
- 3- صفوت، هشام محمد (1988): اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، الجزء الثاني، ط 2، مطبعة التعليم العالي بغداد.
- 4- الطائي، غازي صالح، (1999): الاقتصاد الدولي، دار الكتاب للطباعة والنشر وتوزيع، الموصل.
- 5- عمار، نويوة (2014)، الاقتصاد الدولي، جامعة الحاج لخضر، الجزائر
- 6- علي، رضا صاحب (2002): المالية العامة، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة.
- 7- العلي، عادل فليح، (2007): المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، ط 1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان.
- 8- العيسى، نزار السعد الدين، قطف، ابراهيم سليمان (2006): الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، الطبعة الاولى، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، الاردن.

#### ثالثاً: المصادر الأجنبية

- 1- Basu, Kaushik, (2012): Fiscal Policy in India: Trends and Trajectory. Ministry of Finance, Government of India. pp 1-27
- 2- Brown. Ewubare Dennis, & Bidemi, Obayari. Joseph. (2015). Fiscal policy measures and balance of payments in Nigeria. Journal of Global Economics, 4(3) .
- 3- international Monetary Fund (IMF), 2009, Balance of Payments and International Investment Position Manual, 6th ed. Washington, USA.
- 4- Kozak. Y, Sporek. T, Zaec. M, (2015): World Economy and International Economic Relations: Training manual , Kiev – Katowice.
- 5- Krugman, Paul et. al. (2018), Economics, third Canadian edition, Worth publishers, New York.
- 6- Mitchell, William & Wray, Randall and Watts, Martin (2019): Macroeconomics, Copyright Licensing Agency, Saffron House
- 7- Roy, Rathin and Weeks, John, (2003): Making Fiscal Policy Work for the Poor, United Nations Development Programmer. pp 1-35
- 8- Sloman, John, Wride, Alison, Economics pearson education, limited, 7<sup>th</sup> ed, 2009.
- 9- Stupak, Jeffrey (2019): Fiscal Policy: Economic Effects, Congressional Research Service , <https://crsreports.congress.gov>. pp 1-11.